استراتيجية تصدير الفوضى
ونزعة الهيمنة
الأمريكية من منظور اقتصادي وإجتماعي

مركز الإعلام العربي

في الوقت الذي تحتاج فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسات جديدة تعمل على ترميم التدهور الحالي في قوتها الاستراتيجية وتضبط نظام السوق "الحرة" الذي أدى إلى انعكاسات اجتماعية خطيرة نجد أن تحالف "الإمبرياليين الجدد" الذي يسيطر حاليا على القرار الأمريكي لا يهدف إلا إلى تحقيق مصالحه الآتية والأنانية بالآليات العسكرية والأمنية ساعيا بذلك ألى تصدير "الفوضى" الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع الأمريكي إلى الخارج وخصوصا العالم الإسلامي.

وتبلور هذا التحالف "اليميني" طوال العقدين الأخيرين من القرن الماضي من خلال توفق مصالح وبرامج من التيارات وأهمها : اللوبي الصهيوني الذي يمثله منظمة "إيباك" وعشرات المنظمات الأخرى، والجماعات الضاغطة المستندة إلى الأسس الاقتصادية.. المدعومين بأرباب الصناعات العسكرية واليمين المسيحي المتطرف.

ويعتقد هذا التحالف الذي يطلق عليه أيضا "المحافظين الجدد" أن التفوق العسكري الهائل للولايات المتحدة بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة يمكن استخدامه لإلحاق الهزيمة بالعدو الجديد الإسلام "السياسي" والسيطرة على العالم الإسلامي على طول خط طنجة –جاكرتا وإخضاعه ليكون في خدمة مصالحه وكانت أحداث 9/11 "فرصة سانحة" لتدخل القوة الأمريكية في العالم الإسلامي تحت ذرائع محاربة "الإرهاب" بمختلف الوسائل العسكرية والاقتصادية و السياسية بغية إعادة تشكيله بما يتوافق مع المصالح الأمريكية.

لكن فحصا شاملا للقلعة الأمريكية من داخلها وخاصة في المجالين الاقتصادي والإجتماعي سوف يلقي الضوء على مدى تراجع وربما تدهور القوة الاستراتيجية الأولى والذي يعني في الآن نفسه أن تصدير "الفوضى" إلى الخارج لا يعبر في حقيقته سوى عن فائض من القوة يسري في جوانح الجسد الأمريكي حتى إذا ما تلاشى الفائض تآكل هذا الجسد وانهار.

ووقتذاك لن يتحكم في أصحاب النزعة الإمبراطورية سوى مزيد من الدوافع الانتحارية ما لم تجد من الآن "ممانعة" – "المستهدفين" و"المؤرقين" بمصير البشرية سواء بسواء – فإن العالم قد يشرف في المستقبل القريب على زوال الضارة البشرية !

نظام السوق الأمريكي :

يصور "المحافظون الجدد" نظام السوق على أنه جزء لا يتجزأ من اتساع نطاق القيم الأمريكية والغربية في العالم ويعتبرونه الدين غير الرسمي في الولايات المتحدة ويعتبرونه الحد القاطع للحداثة وأن بمجرد تطبيقه فإن جميع المشكلات الاقتصادية سوف تنتهي.

لكن القول بأن الولايات المتحدة بلد يتميز بتاريخ حكومة الحد الأدنى من التدخل في الاقتصاد هو أمر يتطلب قدرا من المناورة والخيال فمنذ وقت مبكر أحيط السوق الأمريكي بحماية جمركية فلم تكن الإدارة الأمريكية المتعاقبة تتقيد في أي وقت بقاعدة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية ومنذ وقت مبكر تم تشكيل المجتمع الأمريكي كي يتلاءم مع حتميات السوق الحرة عن طريق كلا من الحكومة الفيدرالية والشركات الكبرى والنتيجة هي تفاوت اقتصادي يجعل هذا المجتمع أشد انقساما بكثير من الوضع القائم في دول أمريكا اللاتينية.

وأصبح المجتمع الأمريكي الآن منقسما حيث توجد أغلبية قلقة واقعة بين طبقة دنيا لا أمل لها، وطبقة عليا تنكر أن عليها أية التزامات مدنية. ويعود قلق الأغلبية إلى احتمال حدوث اضطرابا اقتصاديا لا يمكن تجاوزه نتيجة التحالف بين أرباب الاحتكارات

الاقتصادية والحكومة الفيدرالية بما يؤدي إلى خدمة أهداف أصحاب الاحتكارات من خلال السياسات التداخلية في الاقتصاد الأمريكي.

ولم يعترف "المحافظون الجدد" بأن هذه السياسات كانت سببا رئيسا للفقر والقلق لدى الغالبية وإنما أرجعوا الفقر إلى كسل الفقراء أو إلى القول أنهم ينحدرون من أسر محطمة أو لا يستطعون التخطيط من أجل المستقبل ولهذا يعارض فريق منهم برامج الرعاية الاجتماعية بحجة أنها تدمر الحافز على العمل.

وبغض النظر عن هذا التفسير فقد أنتج الوضع الاقتصادي السائد ما بين 30 و35 مليون أمريكي من الفقراء كما وقعت أسرة واحدة من كل 8 أسر تحت مستوى خط الفقر الذي حددته الحكومة الفيدرالية عام 1991م بأكثر من 13 ألف دولار كدخل سنوي للأسرة المكونة من أربعة أفراد "كذلك يوجد حوالي 3 ملايين من المشردين".

وإضافة إلى مشكلة الفقر توجد مشكلة العجز في الموازنة والتي تقال لوصف الحالة عندما تنفق الحكومة الفيدرالية أكثر مما تحصل عليه من خلال الضرائب وقدر العجز الفيدالي بنحو 362 مليار دولار في السنة المالية لعام 1992 م ووصل الدين القومي الإجمالي في نفس السنة إلى أربعة ترليونات دولار.

ويترتب على استمرار هذا العجز نقل عبء الديون الضخمة إلى الأجيال القادمة التي ستتحمل تكلفة الخدمات العامة التي تتلقاها الأجيال الحالية ولمواجهة هذا العجز فإن على الإدارة أن ترفع من معدلات الضرائب وإما أن تقلل من حجم الإنفاق الحكومي وكلا الخيارين لم يعد مقبولا بالنسبة للناخبين فزيادة الضرائب يضر بالمصالح الاقتصادية للأفراد وخفض الإنفاق الحكومي يضر بالبرامج الاجتماعية.

ولتمويل النفقات فإن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض الواسع النطاق مما يؤدي إلى ميل الميزان لصالح من يملكون أصولا مالية أو ربط اقتصاديات الدول الغنية بالموارد في العالم هيكليا بالاقتصاد الأمريكي بغرض تأمين الحصول على المواد الخام بأسعار

رخيصة وفي كلا الحالتين فإن ما يحدث هو تحويل هائل للثروة إلى أصحاب الأصول الرأسمالية وإلى أرستقراطية تكنولوجية جديدة.

انهيار الشركات الكبرى :

كذلك أثيرت مؤخرا تساؤلات حول آليات مكافحة الفساد في اقتصاد السوق حيث أكد الانهيار المتتالي لعدد من الشركات الكبرى وجود استغلال جامح لصغار المستثمرين بسبب ضغط الرقابة على إدارة الرأسمالية الأمريكية لأموال المواطنين وصغار المستثمرين والتي أدت إلى تأخر الكشف عن الفساد المحاسبي إلا بعد أن وصلت الخسائر لمستويات مذهلة لا يمكن إخفاؤها بأي تزييف محاسبي.

وبدأ ظهور الفساد بانهيار شركة (انرون) العملاقة في أكتوبر 2001 والتي كانت تحتل المركز السابع بين أكبر الشركات الأمريكية والمركز السادس عشر بين أكبر شركات العالم كما كانت الممول الرئيس للحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي الحالي (وتمتلك أيضا 24,5% من أسهم مشروع ودولفين انرجي لبناء أنابيب الغاز الطبيعي من حقل الشمال القطري إلى الإمارات وعمان). وانهارت الشركة بعد خمسة أعوام من التقارير المضللة وتركت ورائها ديون ضخمة قدرت بنحو 63 مليار دولار.

وعقب هذا الانهيار الكبير وقعت سلسلة فضائح فساد الشركات العملاقة فسقطت (ورلد كوم) في أكبر إفلاس 103 مليار دولار كما انهارت شركة (جلوبال كروستنج) للإتصالات والانترنت بسبب سوء الإدارة وكان بوش الأب شارك في الترويج للشركة في طوكيو وتلقي 80 ألف دولار.

وهناك شبهات مثارة حول السياسيين وصلت إلى الرئيس الأمريكي الحالي ونائبه ديك تشيني ففي عام 1990 باع بوش أسهمه في شركة (هاركين نرجى كوربويشن) للنفط التي كان يديرها في تكساس قبل أسابيع من إعلان خسائرها وتدهور اسهمها بشكل كبير وقامت لجنة البورصة الأمريكية بالتحقيق فيما إذا كان بوش قد استفاد من معلومات سرية حصل عليها بسبب موقع والده كرئيس للبلاد وقتذاك أما الشبهات المثارة حول تشيني فتتعلق بفضائح فساد في حسابات شركة (هاليبورتون) وقت أن كان مديرا لها بين أعوام 1995، 2000.

والمشكلة الخطيرة تتمثل في ازدواج فساد المدراء وفساد السياسيين في كبريات الشركات المنهارة الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي بصدمة تسببت في تدهور أسعار السهم بشكل أكبر مما حدث له بعد أحداث 9/11 وقدرت شركة (مورجان ستانلي) الخسائر التي لحقت بصغار المستثمرين من تحايل قامت به خمس شركات بنحو 460مليار دولا هذا غير الخسائر بعد الاضطراب في البورصة الأمريكية.

لكن الأخطر من هذا هو سعي السياسيين إلى إلهاء الرأي العام عن هذه الفضائح التي تطال الإدارة الأمريكية ورموزها عبر تصدير الأزمة إلى الخارج الذي يمثل في استهداف دول ومنظمات خيرية لا ناقة لها ولا جمل فيما يسمى بالحرب على (الإرهاب) وليس لها أدنى علاقة به.

انعكاسات اجتماعية:

وبالطبع كان كل من فلسفة الإدارة الرأسمالية والمشكلات الناجمة عنها انعكاسات اجتماعية عديدة لعل منها تزايد معدلات الجريمة التي وصلت إلى أعلى منها فيها غالبية الدول الأوروبية ويرتبط به إيداع مئات الآلاف في السجون بديلا عن تفعيل الضوابط الاجتماعية وظهور المباني شديدة الحراسة والقصور المنعزلة ويعيش فيها 10 بالمائة من السكان.

وبلغ عدد المواطنين الذين يخضعون إلى نوع من القيد القانوني 5 ملايين شخص عام 1994 كان منهم 1.7 مليون مودوعون في السجون أي أن كل واحد من كل 193 مواطن في السجون وفي عام 1995 كان 7 بالمائة من الأمريكيين السود يقضون بعض الوقت في السجون ويتعرضون للسجن أعلى بسبع مرات من البيض.

ورغم أن قانون الحقوق المدنية قد صدر عام 1994 مقررا قطع المعونة الفيدرالية عن حكومة أي ولاية أو وحدة محلية تستمر في ممارستها للتمييز العنصري فهذا لم يحل دون استمرار الفصل العنصري بحكم الواقع في المسكن والباص والمدرسة ولا تزال هناك نجوة كبيرة بين دخل الأسرة من البيض والسود كما وصل معدل البطالة بين السود قبل 1991!، ضعف معدله بين البيض، إضافة إلى الهسبان وهم الأمريكيون

من أصول لاتينية أسبانية مازال ثلثهم تحت خط الفقر أما الهنود الذين يبلغ عددهم 10-15 مليون نسمة فيعانون الفقر.

وتبقى مشكلة الإنهيار الأسرى أخطر المشكلات التي يواجهها المجتمع الأمريكي فالأسرة أصبحت أكثر هشاشة وتصدعا فيها من أي بلد أخر في العالم نتيجة التحول العميق في الرأسمالية الأمريكية ففي عام 1987 كان متوسط عمر الزواج 7 سنوات وأصبح أفراد الأسرة لا يجتمعون والأبناء لا يتجاوزون في السكن وإذا تعرض أحدهم للتعطل لا يجد مساندة من أسرته فضلا عن أن أسواق العمل تفرض حتمية التنقل عبر أنحاء الخريطة الأمريكية بدرجة تتجاوز كثيرا الوضع القائم في أي بلد غربي.

وإذا أضفنا مشكلات المخدرات واستهلاكها في الولايات المتحدة الذي يساوي حجم استهلاك المخدرات في العالم فإن الخطر ليس هو أن يتعرض المجتمع الأمريكي لمخاطر البلقنة، وإنما يكمن هذا الخطر في اكتساب الطابع البرازيلي (البرزلة) الذي لا يعني الفصل بين الثقافات حسب العرض وإنما الفصل بين الأعراق حسب الطبقة.

نمو النزعات المتطرفة:

ولا تتجه الإدارات الأمريكية إلى استعراض قوتها في مناطق العالم المختلفة من أجل التغطية على هذه المشكلات في إطار ما يعرف "بتصدير الفوضى" إلى الخارج بقدر ما يعبر هذا السلوك عن نمو النزعات المحافظة والمتطرفة في المجتمع الأمريكي والتي تنتمي إلى فكر المتطهرين (البيوريتان) الذين كونوا موجات الاستيطان الأولى في العالم الجديد.

ويعتبر هذا التيار من أكثر التيارات المسيحية تطرفا ومن ثم بعدا عن جوهر المسيحية فمن أبرز تعاليم المسيحية القول بأن الإنسان خلق على صورة الخالق بالمعنى المجازي أي خلق جميلا خيرا بطبيعته وأن الشر والقبح صفات تكتسب فيما بعد ومن ثم فإن عمل الإنسان في دنياه الذي يحدد مثواه الأخير.

أما البيوريتان فيرون أن هذا ليس صحيحا وأن الإنسان سليل آدم مرتكب الخطيئة الأولى أي أننا نولد وفي دمنا الخطيئة التي نرثها ونحاسب عليها بصرف النظر

عما نأتيه من أفعال في دنيانا والإنسان يولد دنسا شريرا ويحمل قدرا محتوما بحسب آرائهم.

لكن أخطر تعريفات هؤلاء هو نفي الأعمال وعقد الاختيار فالإنسان لا يحدد مصيره بل بقدره المحتوم فما له إلى جهنم إلا من اختاره الرب للجنة وهو اختيار لا يحتاج لتفسير ولا علاقة له بأعمال الإنسان في الدنيا والأمر الأخطر أنهم يعتبرون أنفسهم (الخير) وأن ما عداهم من المؤمنين بالعقائد الأخرى يمثلون (الشر) لذلك ينبغي تنصيرهم وفق المبدأ الذي يؤمنون به وعندما ينشب خلاف أو نزاع فلهؤلاء الحق في استئصال (الأشرار) دون حاجة لتقديم أدلة وقد ظهر هذا مع الهنود الحمر حيث أبادت الولايات المتحدة 120 مليون منهم كما يظهر في خطابات بوش وتشيني وغيرهم.

إلا أن هذه النزعة المتطرفة التي توجه السياسة الخارجية الأمريكية حاليا لها انعكاسات داخلية خطيرة تتمثل في نمو الحركات اليمينية التي تهز استقرار المجتمع من الداخل بسبب توحش هذه الحركات على نحو غير مسبوق.

وطبقا لتقسيم تشيب برليتيت يمكن تقسيم هذه الحركات كالتالي:

1- اليمين المسيحي ويضم فئتين عريضتين الأول:

القوميون المسيحيون ويرون أن الفجور والخطيئة يلدان الاضطراب والفوضى وأن عظمة الولايات المتحدة كأرض الله المختارة قد أفسدتها جماعات العلمانيين وينادون بحكم مسيحي خالص على غرار (الفاتيكان)، والثانية: فهم دعاة الحكومة الدينية المسيحية المعادين لله ديموقراطية ويعاملون غير المسيحيين كمواطنين من الدرجة الثانية ويعدون أخطر الفئات.

2- اليمين العلماني ومن هؤلاء:

أولا: الدوليون المتحدون ويقوم فكرهم على حق الدول في منع تدفق الأفراد عبر الحدود مع السماح بتدفق السلع ورأس المال.

ثانيا: المنادون بقومية الشركات ويرون أن الشركات متعددة الجنسيات تدفع السيادة القومية إلى التآكل وأن الأمم يجب أن تغلق حدودها لا أمام البشر فقط بل أمام السلع والأرباح.

ثالثا: المنادون بالحرية الاقتصادية ويرون أن الدولة تفسر الانسجام الكامل لنظام السوق الحرة.

رابعا: أنصار فكرة الأمن القومي القائم على التفوق العسكري ويدعون إلى استخدام القوة مشكل منفرد لحماية مصالح الأمن القومي الأمريكي.

خامسا: المحافظون الجدد ويرون أن حركات التحرر الاجتماعي والمساواة قد أدخلت بالإجماع الوطني الأمريكي وان أوليجار كيات المثقفين والمؤسسات السياسية تحمي الديموقراطية من حكم الغوغاء.

3- اليمين المعادي للأجانب ويضم أربع فئات وهم:

المحافظون البدائيون وهم عنصريون ضد غير البيض والإنكفائيون الشعبيون ويؤيدون استخدام القوة لحماية المصالح الأمريكية والوطنيون العنصريون ويعادون الثقافات الأخرى ويسعون لإجبار الآخرين على المتنان مفاهيم (ثقافة البيض)، والجماعات الثورية التي تنتمي لأقصى اليمين المتطرف مثل الغاشيين والنازيين الجدد ويرون أن الديموقراطية تعون هيمنة الأمة الأمريكية.

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة شعارات ثابتة وسياسات متغيرة:

وعقب أحداث 11 سبتمبر سعى اليمين المحافظ الأمريكي إلى إلغاء أدوار الكونغرس والأمم المتحدة و الدول الكبرى الأخرى وبلورة وثيقة جديدة للأمن الأمريكي تعتمد مفاهيم مثل، الحرب الوقائية والهجمات الاستباقية والتي اعتبر رها كثيرون من مختلف التيارات بمثابة إعلان إمبراطوري أمريكي يكشف عن حقبة هيمنة أمريكية على العالم.

وهذه المفاهيم في الحقيقة تسللت من خلف الشعارات والوعود البراقة التي حفلت بها الوثيقة وهي : تعزيز الكرامة الإنسانية، التحالفات الاستراتيجية للقضاء على

الإرهاب، نزع فتيل الصراعات الإقليمية، منع أعدائنا من تهديدنا، تدشين عهد اقتصادي جديد، دائرة التنمية والتعاون مع المؤسسات المركزية، تطوير مؤسسات الأمن القومي.

فخلال هذه المحاور تحفل الوثيقة بوعود عن الحرية والديموقراطية واحترام حاجات الناس والالتزام بعدم استخدام القوة لتحقيق مصالح فردية والتأكيد على أهمية السلام، إلا أنها في الحقيقة كما يقول البروفسور الأمريكي جون ايكنبري لا تشكل سوى رؤية إمبراطورية جديدة تنتحل فيها الولايات المتحدة لنفسها دورا عالميا يحدد المعايير، ويقرر مصادر الخطر ويستخدم القوة بما يطيح للأبد بالروح المأمولة في باقة الوعود.

أشكال التغيير:

عن الوثيقة بهذا المعنى لم تستهدف العراق بمفرده وإنما تكسف في آن عن التحرك الأمريكي في العالم العربي والإسلامي والمستهدف من الحملة ضد الإرهاب بعد أحداث 9/11 تلك الحملة التي يتمثل هدفها الرئيذسي في مسخ الثقافة الإسلامية، وتكريس النموذج الثقافي الأمريكي، الذي يمثل الأساس الإديولوجي للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة باعتباره الأرقى مقارنة بالثقافات الأخرى.

ويتفرع عن هذا الهدف أهداف أخرى تخص الحملة على العراق منها السيطرة على احتياطات النفط والتحكم في أسعاره مستقبلا، وفرض عزلة على كل من إيران وسوريا تمهد لموقف عملي إزاءها وترتيب الجوار الإسرائيلي بما يهيئ فرض الشروط الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ونهوض الكيان الصهيوني بلعب دور مرسوم له في المنطقة.

ولكن بالطبع فإن الوثيقة لا تتحدث عن هذه الأهداف مباشرة تماما مثلما انطلق الغزاة الأوروبيون للسيطرة على أنحاء العالم لتحقيق مصالحهم الدامية تحت شعار "عبء الرجل الأبيض: فتذكر الوثيقة تحت عنوان "الكرامة الإنسانية" إن الولايات المتحدة تأخذ على عاتقها الدفاع عن الحرية والعدل، وأن الاستراتيجية الأمريكية لا بد أن تنبع من هذه المعتقدات الأمريكية، لذا ستتخذ الولايات المتحدة عدة خطوات هي إدانة

انتهاك الكرامة الإنسانية، مع استخدام المعونات في تدعيم الحرية، وتأييد الحكومات المعتدلة، وضرب المنظمات الإرهابية، مع شن حرب أفكار ضد الإرهاب.

كذلك تحت شعار منع أعدائنا من تهديدنا، تعتبر الوثيقة أن الخطر يتمثل في التقاء الراديكالية بالتكنولوجيا، وأن التحديات الحالية التي تفرضها الدول المارقة(كالعراق وإيران) جعلت البيئة الأمنية أكثر تعقيدا وأكثر خطورة، كما أن الدول المارقة تتصف بترويع شعوبها، وتجاهل القانون الدولي، والسعي وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتمويل الإرهاب، ورفض القيم الإنسانية الأمريكية الأساسية، وكل ذلك يؤدي إلى تغيير الولايات المتحدة لسياستها يهدف منع الإرهابيين من المواد والتكنولوجيا اللازمة لتصنبع تلك الأسلحة، وسوف تعتمد هذه الاستراتيجية الضربات الوقائية بدلا من الردع.

أي أن الحرب وفق هذا النص من الوثيقة تعتبر جزءا من استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة، على اعتبار أن الهدف هو إقامة نظام دولي تحدد سماته الولايات المتحدة انطلاقا من تفوقها العسكري.

وهذا لا يعني سوى ثلاثة أمور: الأول أن الويلات المتحدة قد غيرت استراتيجيتها تجاه العراق من الاحتواء إلى العمل، تحت استراتيجية جديدة تهدف إلى تغيير النظام القائم، وإقامة نظام أمريكي سافر مكانه، والثاني أن النظام الدولي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة من مهامه الرئيسية الحفاظ على التفوق الأمريكيي بحيث لا يحتاج لأية دولة الاقتراب منه، فضلا عن أن الحرب على العراق واجتياحه وتغيير نظامه يحقق لهذه الاستراتيجية ما تحتاج إليه من إمكانات الإنتقال لتغيير أنظمة أخرى في المنطقة العربية.

أما الثالث فيتمثل في إمكانية تطور الأفكار الأمريكية فيما يخص قيادات المنطقة العربية في حال غياب معارضة فاعلة للحرب الأمريكية على العراق، وقد مرت تلك الأفكار بثلاث مراحل حتى الآن: مرحلة يقول فيها الأمريكيون أنهم لا يتحدثون عن الحرب ضد العراق –وهذا تضليل-، بل يتحدثون عن مساعدة العراقيين على تحرير

أنفسهم، كما أن الأمريكيون يرجون لمقولة إنهم يريدون أن يذهب صدام حسين، لمصلحة الشعب العراقي ومن اجل أمن وسلامة الشعب الأمريكي.

وتحدثوا عن رغبتهم في أن يتولى حكم العراق حكومة ديموقراطية ومدنية يختارها الشعب العراقي، ثم أعلنوا في مرحلة أخيرة عن إمكانية أن يتولى الحكم في بغداد عقب الإطاحة بنظام صدام حسين رجل عسكري تحت إشراف أمريكي –ليس لغياب نموذج بن العلقمي أو كارزاي لأنهم كثيرون الآن، بل –لضمان تنفيذ مشاريع الإعمار، ولحين الاتفاق على حكومة ديموقراطية.

وفي حال تحقيق هذا السيناريو المخيف، فإن تطور تلك الأفكار الخاصة بنظام الحكم في العراق رشح لكي ينعكس على الرؤى الأمريكية الخاصة بتغيير النظم العربية الأخرى، ولن يكتفي الأمريكيون وقتها بأنظمة تعلن القبول لكل الطروحات الأمريكية الواردة في الوثيقة، وإنما قد يفكرون في حكم بعض الدول العربية بطريقة المندوب السامي، التي تعهدتها تلك الدول وقت الاحتلال البريطاني.

معارضة راهنة ومتوقعة:

وفي حال وقعت الحرب على العراق وفق مبادئ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، فإن هذا يعد بمثابة إلغاء ضمني لنظام الدول القومية، الذي حكم العلاقات الدولية منذ اتفاقية وستفاليا عام 1648، التي اعترفت بالسيادة للدول والمساواة القانونية بينها كأساس للنظام الدولي.

ويقارن الكاتب الأمريكي وليام بين هذه الوثيقة والبيان الشيوعي الذي ظهر منذ أكثر من مائة وخمسين عاما في مقالة له بجريدة الهيرالدتريبيون (10/3) قائلا: إن البيان الشيوعي كان قد أعلن أن شرعية الدول ينبغي أن تكون عالمية لتحرير الإنسان وبعد قيام الاتحاد السوفييتي أحدثت اضطرابا شديدا في النظام الدولي، أما الوثيقة الأمريكية فإنها تقرر أن الذي أدى إلى أن الولايات المتحدة بمفردها هي التي إذا قررت أن أي دولة تمثل

خطرا مستقبلا محتملا بالنسبة لها، أو إذا كانت تؤوي إرهابيين، فإن الولايات المتحدة ستتدخل بشكل استباقي للقضاء على التهديد.

وفي حال تجاوزنا قول بعض المراقبين أن التشدد الأمريكي تجاه العراق والذي صاحبه صياغة هذه الوثيقة لم يكن إلا لتحقيق مكاسب انتخابية لليمين الأمريكي في ظل أزمة اقتصادية من جهة وتطويع إرادة النظام العراقي من جهة أخرى وتوفرت لدينا الشواهد والدلائل بان واشنطن تجهز من أجل الإجهاز على العراق فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: هل ستنفرد أمريكا بالقرار العالمي وفق ما ترشدها الوثيقة؟ وهل ستستكمل مخططاتها لتغير الأنظمة في العالم الإسلامي دون معارضة؟.

الواضح أن الوثيقة تعبر عن الغدارة الأمريكية الحالية في تغيير النظام العالمي، وإلغاء الأمم المتحدة واستبدالها بمؤسسة جديدة تسيطر عليها واشنطن بمفردها، بدلا من تساوي القوة بين خمس دول تتقاسم حق النقض الفيتو، كما في النظام الحالي إلا أن مثل هذه الرغبات لا تتحقق تلقائيا استنادا إلى حجة القوة العسكرية والتصميم على فرضها وحدهما، فموازين القوى تتشكل من عوامل عديدة لا تقتصر على عاملي التفوق العسكري والإدارة فقط.

ومثل هذه الوثيقة المشبعة بنزعة انفرادية لن تجعل المشكلة بين الولايات المتحدة والعراق وإنما بين الولايات المتحدة من جانب وبين أطراف أخرى –باستثناء الصين- تقع في قارة أوروبا كألمانيا وفرنسا وروسيا، والتي تعتبر أن هذه الاستراتيجية تستهدف مكانتها في ميزان القوى عسكريا وسياسيا واقتصاديا لذلك نجدها تعترض على الوثيقة كما تعترض على ضرب العراق، انطلاقا من مصالحها إذا ما أتيح للولايات المتحدة ممارسة سياساتها العدوانية بغير ضوابط.

هذا من ناحية الإجابة على الشق الأول من التساؤل أما فيما يتعلق بالشق الثاني المتمثل بالمخططات الأمريكية لضرب الثقافة العربية الإسلامية تحت شعار تغيير الأنظمة العربية، تحت شعار الحرية الديموقراطية واقتصاد السوق، فيمكن القول أنه رغم

وجود استجابات من بعض الأنظمة المستهدفة (تعديل المناهج، تغيير لغة الخطاب الإعلامي، الحديث عن الشفافية ضد الفساد...الخ، فما زالت توجد هناك أطراف تظهر معارضة لهذه التوجهات الأمريكية.

وتأخذ هذه المعارضة –التي يسميها أستاذ الاقتصاد الأمريكي جورج ناي القوة اللطيفة تميزا لها عن القوة الساخنة- الصفة السليمة في معظمها، غير أن ذلك لا يمنع من تحولها إلى معارضة مسلحة تستهدف المصالح الأمريكية في مناطق عديدة من العالم الإسلامي، خصوصا إذا استمرت الإدارة الأمريكية في التزام طريقتها في مناطق عديدة من العالم الإسلامي، فهي بذلك قد أخلت بالقول والعمل والممارسة بتعهدات قطعتها على نفسها من قبل في تحقيق السلام في العالم، كما ضربت عرض الحائط بالتزامها الأدبي للكونجرس، بأن تعلن أن أي عمل عسكري ضد العراق لن يعرقل الجهود الحالية في الحرب على ما يسمى الإرهاب.

*** الإحالات:**

1- جون جرير

ترجمة احمد فؤاد بلبع، الفجر الكاذب –أوهام الرأسمالية الأمريكية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2000.

2- لاري ألويتز:

(ترجمة جابر سعيد عوض) نظام الحكم في الولايات المتحدة، القاهرة، الجمعية العالمية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1996.

3- ماركس ج سكيرمور: ومارشال كارتروانك:

(ترجمة د.نظمي لوقا) كيف تحكم أمريكا؟ القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط2، 1988.